في النسبة في الكلمة بمنزلة التمر في النسبة في التمرة واصل هذا التركيب لما وقع في النسبة بالموجب
والبعض ادعى استعماله في الواحد لا يستعمل في الواحد ظاهر كلامه يدل على انه يستعمل في
الاثنين لكن الفاضل الرضي صرح بانه لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين بتذكير الوصف
يدل على ما ذكرنا قيل عليه تذكير الوصف لا يدل على ما ذكر لجواز ان يكون التاويل بالموصوف بالمذكور
كما ذكره صاحب الكشاف في قوله في وبث منهما رجالا كثيرا ان تذكير الكثير للتاويل رجالا بالجمع
اي جمعا كثيرا وجوابه ان الاصل عدم التاويل فلا يصار اليه ما لم يدل عليه دليل وقد قام
الدليل دون الكلم فتعين الافراد مع ان فعلا ليس من ابنية الجمع ان قلت هذا يدل
على انه ليس بجمع صيغة ولا يدل على انه ليس بجمع كالقوم والرهط حتى يثبت انه اسم جنس
فالدليل على ذلك قلت استعماله في الواحد مع دخول التاء ككلمة دليل على انه اسم جنس
فان كلا من الامرين منتف في اسم الجمع كركب جمعه في التسمية بين اسم الجنس واسم الجمع
دليل ظاهر على ان مراده انه ينبغي ان لا يشك في جمعيته بحسب المعنى اذ هو العدد المتردد
بينهما الصالح لارادته في هذا المقام حزازة لا تخفى يمكن دفع الحزازة وهي
في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يستقذر في القلب ويستنفر عنه الطبع قال الخطائي
يمكن دفع الحزازة بان التردد في الجمعية الصيغية وجهه ان مذهب الاخفش ان جميع اسماء
المجموع التي لها احاد من تركيبها كركب جمع خلافا لسيبويه ومذهب الفراء ان كل ماله
مفرد من تركيبه كان اسم جمع كباقر اسم جنس كتمر جمع وفيه بحث لان الدليل الذي اقيم على صحة
مذهب سيبويه وبطلان مذهبهما فالتردد فيهما والتسوية بينهما لا يدفع الحزازة و
لهذا فرع ان نرجح الحزازة على ابطال الجمعية الصيغية باقامة الدليل هذا ان ذكر ان بعضا
ذهب اليهما وقيل في دفع الحزازة كلمة ان محمولة على الشك في المخاطب فادى ان كل يستعمل فيه انفع
كما تقرر في المعاني فكانه قال في الكلم ان وقع شك في جمعيته الصيغية بناء على قول بعض ائمة
النحو فلا شك في جمعيته الجنسية وانت خبير بان ما ذكره في هذا المقام مع ما فيه من البعد على انه
الشك في الجمعية الصيغية لا يجامع الجزم بالجمعية الجنسية للتنافي بينهما فالصواب ان يقال
فلا شك في الجمعية المقرونة بالياء والصواب ذكرها بالواو واعترض عليه بان المراد بالجمع
على هذا اما الجمع الصيغي فلا يصح ترتب الجزاء على الشرط وهو ظاهر واما الجمع الجنسي
فيلزم ان يكون نقيض الشرط اولى بالملزومية كما هو مقتضى المستعملة للوصل والوسط الدالة على ان

على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ولا يستقيم ههنا لان
نقيض ذلك وهو لا جمعية الجنسية اما بكونه مفردا لفظا ومعنى واما بكونه جمعا صيغيا
وعلى التقديرين لا يجوز في وصفه التذكير والتانيث واجيب بان المراد مطلق الجمع وجزاء
الشرط محذوف والمذكور قرينة دليل عليه بحذف صغراه والتقدير والكلم وان
كان جمعا جاز في وصفه التذكير والتانيث ولا شك ان نقيض هذا الشرط وهو
كونه مفردا انسب بما يستلزم ذكر الجزاء والدليل على ذلك الحذف وعلى تعيين الجزاء
ظهور ان لا معنى لترتب قوله كل جمع الخ على كون الكلم جمعا بالطريق الجزائية والمقصود
بيان جواز تذكير الوصف وذكر جواز تانيثه استطرادي وبيان الواقع في
ههنا بحث وهو ان مؤدى ان الوصلية الدالة على ان الجزاء لازم الوجود قد يؤدى بدون
تصديره بحرف العطف كما ذكره الشارح في المطول ممثلا اياه بقوله نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فيتحد المؤدى على تقديري وجود الواو وعدمها
فلا وجه لورود الكلام وتصويب الاول فليتامل حال من الكلم بيانا له لا وصف له لان
يجب تقدير المتعلق معرفة فيفضي الى حذف الموصول مع بعض صلته والبصريون
لا يجوزونه كذا ذكروا في امثاله وفيه بحث لجواز ان يقدر المتعلق اسم فاعل بمعنى
الثبوت لا الحدوث اذ يكون الظرف في الظرف دالا على الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد في العمل
كاسم الفاعل بمعنى الثبوت كحرف النفي في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون
ونظايرها على ما قال النبي عم هو سبحان الله تذكير الضمير بناء على ان الكلم
ليس جمعا صيغيا فهو ايضا دليل في جانب الاستعادة من استقبال الرجل اي وجهه بالسلام
ووجه مجاز عن ذاته ثم الاقرب انه اورد الحديث موردا الارادة لمعنى
الكلم ههنا لان المحامد ايضا من جنس الكلمات المذكورة في الحديث لان المراد بالكلم ههنا
ما ذكر في الحديث لا ان يحمل الحديث على معنى ان الكلم الطيب هي هذه الكلمات وامثالها فيكون
بيانا للكلم على طريق التمثيل والا فلو اريد بالكلم ههنا هو ما دل عليه الحديث بتمامه
لم يصح البيان بالمحامد الموصوفة لانها اعم من الكلم بهذا المعنى وايضا لا معنى لعموم
الكلم كما ان افراد الكلام الا ان يعتبر المجاز وما ذكره الخطائي من ان التذكير والتنكير باعتبار

Copyright © King Saud University